الملكية وصلاتها بالعمل

للدكتور محمد غلاب

تمهيد

لا ريب أن معضلة الصلات بين الملكية والعمل هى فى هذه الآونة الحاضرة تعتبر من الجوانب الأساسية فى المسألة الاجتماعية الكبرى ، ولهذا يجب علينا أن نعنى بهذه الصلات عناية فائقة فندرس نواحيها المختلفة دراسة تحليلية عميقة لا ندع فيها زوايا مظلمة تسمح للمغرضين بأن يتصطادوا فى الماء الكدر على حساب العلم والاجتماع والإصلاح ، أو تذر فيها جزئيات غامضة تخدع السطحيين فتدفعهم إلى التخبط فى هذه المشكلة الهامة التى قد يتوقف عليها مصير كيان الأمة بأسره . ولا جرم أننا إذا وفقنا إلى إيضاح هذه المشكلة وإبانة طبيعة الحرب التى يشعل البعض الآن لهيبها بين العمل والملكية وكشف مصدرها الحقيق وتحديد العلائق الاجتماعية بين هذين الجانبين الجوهريين من جوانب العمران ، فإننا نؤدى بذلك واجبنا نحو مجتمعنا الذى نشعر بأنه يضطرب فى خضم هذه الأحداث المائجة التى لا يكاد أحد يعرف كيف يضع لها قاعدة مطردة أو يعثر لها على ضابط مستقر .

غير أنه ينبغى لنا أن نبدأ هذه الدراسة بنظرة تاريخية عاجلة نرى أنها ضرورية لأنها ستمكننا من استنباط ملاحظات هامة . وإليك هذه النظرة .

(١) العمل

نشاهد المرء منذ عهود الجماعات البدائية وظائف معتبرة من الأعمال النبيلة التى يحوطها الدين بسياج احترامه ، ويرعاها المجتمع بعنايته ، وهو يشاهد إلى جانبها مهمات أخرى لفظها الدين ونبذها المجتمع فصارت تنظر بعين الاحتقار والازدراء . ومن هذه الطائفة المهينة الأعمال اليدوية على العموم ، فانها كانت منذ تلك العهود ولا تزال إلى اليوم فى أكثر البيئات ترزح تحت نير هذا الاحتقار المؤسس على الأوهام البدائية ، ومرد ذلك فيما يبدو ، هو أن الأعمال بطبيعتها قد انقسمت منذ البدء إلى طائفتين متعارضتين ، إحداهما طائفة الأعمال التى ينتقيها المرء بمحض اختياره وينعطف نحوها بدافع من ذوقه الطبيعى وميله الفطرى والتى تساهم فى تكوين حياته العقلية والعملية . والأخرى طائفة الأعمال التى تفرضها القوة أو تقضى بها الضرورة القاهرة والتى من شأنها أن تفقد الفرد شخصيته كغاية وتحوله إلى وسيلة . وهذا كاف فى أن ينظر إليها الأولون نظرة دنيا تحط بالقدر وتزل بالشأن ، ولذلك كانت الأعمال اليدوية فى عصور الرق مقصورة على الأرقاء ولم تكن معدودة ضمن شؤون المجتمع ، إذ أن العبيد لم تكن لهم حقوق اجتماعية ولا قانونية ولا سياسية .

وفى العصور الإقطاعية لم تكن أحوال الزراع أحسن كثيرا من أحوال الأرقاء ، بل كانوا يكادون يشبهونهم فى أكثر الشئون ، وكانت تبعيتهم للأرض تمنعهم أن تكون رقا ، ولم يكن لهم من الحقوق سوى قدر ضئيل يختلف ضيقا واتساعا باختلاف قسوة السيد المعنى ورحمته . أما الأجراء فى عصرنا الحاضر ، فان لهم أكمل الحقوق القانونية والسياسية ، وهم يستمتعون — ولو نظريا — بأوسع معانى الحرية . ولكن الذى ينقصهم هو أنهم لا يملكون وسائل إنتاجهم ، وهذا يلجئهم إلى أن يؤجروا أنفسهم بدافع الضرورة لمن يملكون هذه الوسائل .

على أنه مهما يكن من الأمر ، وسواء أمتلك العمال أدوات أعمالهم أم لم يملكوها ، فان تقدم الانسانية قد دفع القوانين الاجتماعية من جهة وبنبه النقابات وعصبيات الحيف من جهة ثانية إلى القيام بحملة قوية ضد تلك الأوهام الخاطئة التى تزدرى الأعمال اليدوية ولا تقدرها حق قدرها . إلا أنه لا يزال من الأمور اليقينية المعمول بها أن العمل بوجه عام يعتبر فى إنتاج الثروة جانبا مرءوسا خاضعا ، إذ لا يعدو العامل الأجير كونه منفذا وليس له أى حق فيما ينتجه ، ولا أى سلطان على إدارة شؤونه إذا استثنينا النواحى الفنية المحضة التى تستلزم رقابة رئيس العمال أحيانا . ولا شك أن هذه الحالة — وهى فقد العامل كل حق وكل سلطان على عمله — تزيد وتتضاعف كلما عمت الآلات الميكانيكية ، لأن جميع النواحى العلمية والأساليب المنظمة فى العمل تتطلب معرفة لا تزال فوق مستوى العامل اليدوى . ومن هذا نشأ الفرق بين ذلك العامل و بقية العمال الآخرين ، إذ أن هؤلاء جميعا يجدون أنفسهم فى أعمالهم على اتصال قوى بالأمانى أو بالخصائص الإنسانية فيهم كقوى الادراك والتفاهم والشعور . أما العمال اليدويون فهم مقصورون دائما على تلقى الأوامر التى يجب عليهم تنفيذها بدون مناقشة والتعليمات التى ينبغى اتباعها بلا تفاهم . ومما لا ريب فيه أن هذا الجانب الشائك يعتبر الآن من أشد جوانب العمل صعوبة وأكثرها مدعاة إلى التأمل وأعظمها فوزا بمجهودات المصلحين وعناياتهم .

(ب) الملكية

تعتبر الملكية — من حيث هى حق الامتلاك الشرعى — مبدأ عاما أقرته الجماعات البشرية ووضعت له حدودا ينتهى عندها كما وضعت للعدوان عليه جزاءات رادعة وعقوبات قاسية ، وهو لهذا لا ينظر إليه على أنه من الأحداث المادية ، بل من الأوضاع الاجتماعية التى أنشأتها الإنسانية عند ما كونت أولى جماعاتها ، وحمتها منذ البدء بكل أنواع الحمايات الشرعية والعقوبات الدينية ، وقد استمر العمل بهذا المبدأ سائدا فى جميع الأزمان والظروف حتى إبان الثورات التى هى مجال الفوضى ومرتع الهمجية والانضطراب . ومن آيات ذلك أن الثورة الفرنسية التى حسب الناس فى عصرها أنها ستجتاح الأخضر واليابس قد أعلنت فى مقدمة حقوق الإنسان أن الملكية حق مقدس ومبدأ لا يمس .

والآن ، فلننظر التطورات التى تعاقبت على الملكية فى مختلف العصور فغيرت وجوهها ، وبدلت ألوانها دون أن تمس جوهرها .

كانت الملكية فى طفولة الانسانية الأولى وعهودها البدائية المتوحشة حقا عاما للقبيلة ، فهى وحدها التى كانت تملك كل شىء دون أن تفرض وجودا للأفراد . كما أشرنا إلى ذلك فى أحد فصولنا السالفة .

ولما ارتقت الجماعة بعض الشىء تابعتها الملكية فى تقدمها ، فتجزأت تجزؤا بسيطا ، إذ أصبحت مقصورة على ذوى الامتيازات كالملوك والسادة الموالى ورؤساء الأسر ، وكانت تنتقل من هؤلاء الممتازين الى خلفائهم بطريق الوراثة . ولما ازداد رقى الجماعة نال مبدأ الملكية — كغيره من المبادئ الاجتماعية — حظه من هذا الرقى ، فأصبح عاما يمكن أن يشمل جميع الأفراد . بلا تمييز ولا تفريق ، ورأت المجتمعات لزاما عليها أن تعترف به كحق إنسانى لا يختص به فرد دون فرد . ومن الوسائل التى سلكتها الجماعات لتعميمها أنها زحزحت وسائل انتقالها عن المطلقية الى النسبية ، فخلقت الوصية مثلا لتقاوم بها سلطان الميراث المطلق الجامد .

على أنه ليس معنى هذا أن طرائق الملكية العامة البدائية قد انمحت أمام هذا التطور الذى رفع من شأن الفرد ومنحه ملكية خاصة ، كلا فإن تلك الصور الأولية لا تزال باقية ، أو قل : إنها عادت الى الظهور من جديد فى ثوب حديث وتحت عنوان عصرى خلاب تمثلها ملكيات الحكومات والمنافع العامة ، بل إن بعض الأنظمة الجديدة قد عادت أدراجها الى الوراء فاقتبست شيئا من هذه الأساليب القديمة أو استغلتها لصالح الجماعات كملكيات النقابات والجمعيات التعاونية وما اليها من الشركات التى ينتفع الكل بثمارها دون أن يملكها شخص معين على نحو ما كانت منافع الملكيات شائعة بين أفراد القبيلة فى العصور البدائية سواء بسواء .

وقصارى القول فى كل ما تقدم أن الملكية أساس دائم فى المجتمع ، وأن الجماعات الى الآن قد نظرت اليها على أنها حق مقدس قد منح جميع الامتيازات التى ترتبط بالسيادة ، وأن العمل يبدو — كما كان منذ عهد بعيد — كأنه شىء ثانوى ليس له ما للملكية من الحقوق القضائية والقدسية الاجتماعية .

والآن مما يجدر بالملاحظة فى هذا الشأن ، هو أنه لا ينبغى التحدث عن الملكية كما لو كانت نظاما جامدا ذا صورة محددة لم تنل منها تطورات الزمن ، إذ أنها فى حقيقة الأمر قد ارتدت صورا مختلفة ، وبدت فى مظاهر متباينة ، وأنها ستبدو فى غيرها وغيرها تبعا لتقلبات الظروف والأحوال . ولا ريب أن فهم هذه التطورات على حقيقتها والاستعداد لتقبل نتائجها هما اللذان يهيئان لنا الوسائل الضرورية لإدراك تلك المشكلة الخطيرة القائمة الآن ، والتى يرتفع حولها كل هذا الضجيج والعجيج من أبواق دعاة العدالة الاجتماعية ، وأصوار أنصار الكرامة

الإنسانية الذين قد يندس بينهم من ذوى الأغراض الخاصة والمنافع الشخصية من يعظم خطر دعاياتهم ويهدد كيان المجتمع بالفوضى والاضطراب .

تلك المشكلة هى الصورة التى تبدو فيها الملكية فى هذا العصر ، لأن النظرة الدقيقة فى تلك المجادلات المحتدمة الآن بين المذاهب الاجتماعية تظهرنا على أن لهيبها لم يشتعل حول الملكية ذاتها ، بل حول الأنظمة التى تحدها وتسيرها ولا سيما ناحية معينة منها هى التى تقلق اليوم بال النقابات وتنتزع من صدورها صرخات الشكوى والألم وتدفع من بين أضلاعها تنهدات التظلم والحسرة ؛ ومجملها أن العمال لا يملكون الأدوات والآلات التى يعملون بها والتى هى ضرورية لحياتهم . وسبب ذلك أن إنشاء المصانع الكبرى يحتاج الى أموال طائلة ، وهذا يقتضى أن تكون تلك المصانع بقضها وقضيضها ملكا لمن يدفعون هذه الأموال ، وذلك بدوره يؤدى الى تركيز الثروة أى آلات الإنتاج وثمارها فى أيدى عدد قليل من الرأسماليين ، وهذا يجعل العمال فى حالة تكاد تشبه العبودية .

غير أن أنصار الرأى المعارض وهو مبدأ الملكية الشخصية يؤيدون فكرتهم بكل ما أوتوا من قوة ويبررونها بثلاث دعامات اجتماعية قوية لا يمكن أن تستغنى عنها أو عن إحداها أية أمة من الأمم البدائية ، بله الأمم الراقية التى ضاعفت المدنية حاجاتها الماسة الى هذه الدعامات الثلاث ، فوق أنها ضرورات طبيعية ، وهى دعامات الحرية والعمل والمنفعة الاجتماعية . وهاك تفصيل تبريرهم الملكية الفردية بهذه الدعامات :

(ج) مبررات الملكية الخاصة

١ — دعامة الحرية :

كثيرا ما أبرز الباحثون الاجتماعيون الملكية الفردية فى صورة نتيجة حتمية من نتائج الحرية ، بل فى صورة شرط أساسى من شروط وجودها ، إذ أنه مما لا ريب فيه بتاتا أن النظام الذى يدعى la prise au tas وهو ما يقضى على الفرد بالحرمان من كل ملكية شخصية ويركز كل الثروة فى يد الجماعات ، ينتهى بإخضاع الأفراد إخضاعا تاما لسلطان الكل العام ، وبالتالى ينتهى الى نوع من أنواع العبودية التى تقضى على أبسط مبادئ الحرية الشخصية وتستأصل عناصر كل استقلال فردى ، وتقتل روح الذاتية والاعتماد على النفس فى الأفراد قتلا تاما وتحولهم الى مسامير فى آلة المجتمع الكبرى .

ولا جرم أنه إذا انحطت الأجزاء الى هذا الحد تبعها الكل الذى يتألف منها ، والويل كل الويل لجماعة أو أمة فقد أفرادها كل شخصية حتى الشعور بالاستقلال الذاتى الذى هو من أساسيات حقوق أدنى الكائنات الحية ، فضلا عن الإنسان البدائى بله الانسان الراقى .

على أن هذه الحرية تؤيد مبدأ ملكية العقارات والمنقولات والعملة ومواد الاستهلاك وما اليها من موضوعات الملكية الخاصة ، وهي كذلك تتعقب هذا المبدأ في المصانع والمعامل فتطالب منقديه هناك بتقييده هنا وتعضد العمال في إلحاحهم على وجوب امتلاكهم وسائل الإنتاج التي يعملون بها لكي لا يكونوا هم أيضا أرقاء للرأسماليين من أصحاب المصانع ، إذ لما كانوا كغيرهم من أفراد المجتمع الذين تجب العناية بهم ، فقد وجب أن تسلك بإزائهم نفس السبيل التي سلكناها بإزاء الآخرين وتنفر من عبوديتهم كما نفرنا من عبودية غيرهم ، لأن المبادئ الحقة لا تعرف الاستثناء خصوصا وأن عدم تملك هذه الوسائل يجعل العامل متعلقا بصاحب المصنع لكسب قوته مهددا — بعد العبودية المادية — بخطر عبودية الفكر والاعتقاد .

ولكن لما كان من غير الممكن أن يتملك كل عامل وسائل إنتاجه ، فقد بقي هذا النظام سيفا مسلولا على عنق الحرية لما له من النتائج التي بيناها آنفا . ولقد انتهز الاشتراكيون هذه الفرصة السانحة لاستغلال ذلك الموقف في التشهير بمبدأ الملكية الخاصة والتصريح بأنه إن كان يخنق الحرية في المواقف التي رأيناها فإنه في المصانع والمعامل الكبرى يقف حجر عثرة في وجه تلك الحرية المزعومة التي يتشيع لها حينا ويحاربها حينا آخر . وهم يرون أن المخلص الوحيد من مناقضة الحرية ، أو الوسيلة الناجعة لتحقيق استقلال كل فرد هي في تعميم ملكية ما تشتمل عليه هذه المصانع من وسائل الإنتاج بين الجميع بهيئة مشتركة .

٢ — دعامة العمل :

كما يرر أنصار الملكية الخاصة مبدأهم بالحرية يبررونه أيضا بالعمل ، فأعلنوا أن الملكية إذا كانت تبدو في هذه القداسة فذلك لأنها ثمرة من ثمار المجهود الشخصي ، وهذا يجعلها كأنها ملتقة بين ذات الفرد عينها ، وهذا الالتقاق يصيرها جزءا من حياته له نصيبه من قداستها التي لا مشاحة فيها ، ولا شك أن هذا منطق عملي له قيمته وله اعتباره ، وهو الذي يسدد سهامه الى تلك الفكرة السطحية التي ترى توزيع الثروات حسب الحاجة لا حسب المجهودات الخاصة ، ويرميها بالعسف الاجتماعي ، وبأنها تريد أن ينعم الكسالى والعاطلون على حساب العاملين النشطاء .

ولكن خصوم مبدأ الملكية الخاصة يردون على هذا المنطق بأنه من العسير بدءا إثبات أن كل ملكية هي نتيجة المجهود الشخصي لاسيما وأن القوانين لا تعتبر العمل من الأسس المؤدية بطريقة مباشرة الى الملكية مادام أن العامل ليس له أي حق في إنتاجه .

وكما لوى الاشتراكيون عنان المنطق لمصلحة مذهبهم بإزاء دعامة الحرية ، قد لووه هنا أيضا فزعموا أنهم يطعنون على امتلاك الرأسماليين آلات الإنتاج لأنهم يرون فيه سلب جزء من ثمار إنتاج العمل ظلما ، لأن مجرد امتلاك تلك الآلات مع تكرر ملاكها وتعطلهم لا يبيح لهم اقتسام ثمار العاملين الكادين .

ولسنا ندرى كيف يتجاهل أنصار هـذا الرأى مبدأ توظيف المـال أو استغلاله ومالـه من أثر فعال فى الشؤون الاقتصادية ، بل كيف يتجاهلون أنه لولا ذلك المـال الذى اشتريت به آلات الإنتاج لبقيت تلك الأيدى العاملة مشلولة مفقودة الإثمار فقدا تاما .

(٣) دعامة المنفعة الاجتماعية :

تعد هـذه الدعامة أقوى الحصون التى تحتمى وراءها الملكية الفردية عند ما تصـد جميع المهاجمات التى يوجهها اليها خصومها . فى الحق أن التاريخ والوقائع الملموسة لايزالان يظهران إننا على أن الملكية الخاصة كانت ولاتزال أنجع وسيلة بل هى الباعث الحيوى الوحيد لاستغلال الثروة ، وهى الباعث الأعظم فى تنشيط الإنتاج ، ولولاها لظل ذلك الإنتاج معدوما أو خاملا على أقل تقدير . ومع ذلك فهذه الدعامة كسابقتها لاتسلم الخصوم الذين يطعنون عليهـا كما طعنوا على غيرها إن حقا وإن باطلا . ويجمل هـذه المطاعن أن الملكية الخاصة ليست أفضل الأنظمة لتحقيق المنفعة الاجتماعية فى جميع الحالات ، لأن المـالك مفطور على التفكير فى مصلحته الخاصة أكثر من تفكيره فى المنفعة العامة . ومن آيات ذلك مثلا أن المنفعة الذاتية قد تتطلب منه قطع أشجار غابة على حين تقضى المصلحة العامة ببقائها ، أفلا ترى أنه يبادر إذ ذاك باجتثاثها دون أى انشغال بما عدا فائدته الذاتية ؟ ولا شك أن هذه جزئية بسيطة من مئات الجزئيات التى تتعارض فيها المصلحتان الخاصة والعامة ، فيرجح فيها نظام الملكية الشخصية الأولى على الثانيـة مخالفا بذلك طبائع الأشياء ، بل متباينا مع العناصر الأولى للحكمة التى تقضى ترجيح الكثرة على القلة .

ولا ريب أن فى هـذا النقد شيئا من الوجاهة ، وقد اعترف به أنصار مبدأ الملكيـة الشخصية ففرضوا على الملاك أن يقدموا المنفعة العامة على منافعهم الخاصة ، وأعلنوا أن هذه الخطة هى الوسيلة الوحيدة التى تحتفظ للملكية بشرعيتها ، لأن أساس الشرعية الاجتماعية هو إنتاج منفعة الجماعة ، وهذا التطور الذى اتخذت الملكية سبيله فى العصور الحديثة قد خرج بها عن كونها حقا مطلقا جامدا وحولها من بعض الوجوه الى وظيفة اجتماعية مرنة . ومن أمثلة ذلك التطور وتلك المرونة أن الحكومات إبان الحروب تدع الملاك الاقتصار على زراعة نوع معين من الحبوب أو بتقديم قدر محدود من إنتاج ملكيتهم لتموين الجماعة فيفعلون ذلك طائعين مختارين ، وإن كان ظاهر هذه الأوامر يدل على القسر والاجبار . والذى يلجئ الحكومات إلى سلوك وسائل القوة فى مثل هـذه الظروف هو شعورها بوجود الأنانيـة فى بعض النفوس ، ولهذا نحن نرجو أن يحل اقتناع هـذا الفريق بوجوب تقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة محل الأحكام العسكرية حتى لايكون هناك سبيل الى الطعن على الملكية الفردية من خصومها .

خاتمة :

والنتيجة من كل هذا هى أن الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج قد بقيت شرعية فى الحدود التى تلبى فيها ضرورات الحياة الاقتصادية للجماعة ، بمعنى أنها لاتعتبر حقا جامدا ذا سيادة مطلقة غير قابلة للانحناء ، بل يجب أن تخضع ككل الحقوق الأخرى لنظام منفعة الجميع .

على أن اعترافنا بشرعية هذه الملكية لاينبغى أن يسد السبل فى وجه المستقبل ، إذ أنه من الممكن أن تنشأ أنظمة أخرى للملكية كما نشأ نظام ملكيات الشركات المجهولة الأسماء أو الجمعيات التعاونية ، وأنه من الممكن أيضا أن هذه الصور الجديدة هى التى تحل هذه المشكلات الاجتماعية العويصة التى يقيمها بعض الطوائف فى وجوه البعض الآخر ، فتنشأ منها البغضاء والعداوات التى تفرق بين بنى الإنسان ، بل بين أبناء الوطن الواحد .

وأخيرا يجب علينا أن نمى فى أنفسنا العقلية العلمية إلى جانب العقلية العملية لكى نفهم تلك التدرجات البطيئة التى يأمر بها التطور الاجتماعى ونعرف ماذا نحن مدينون به للماضى ، ولنحذر على الأخص من تلك الانقلابات الفجائية التى لاتنتج إلا الاضطراب والدمار ، والتى يدعو لها طلاب الاستفادة الذين يتكلمون باسم العلم وهم منه خالو الوفاض ، ويهتفون بحياة العدالة الاجتماعية وهم لايعنون إلا بمنافعهم الفردية[1] .

الدكتور محمد غلاب
أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين

(١) أنظر المصادر الآتية فى هذه المشكلة :

E.—Darkheim—Division du travail social. Charles Side—Cours d'Economie politique.
A.—Sandy—Utilite sociole de la proprieté indinduelle.
Vande.velde—le Collectiviame et l'Evolution inustsielle.